

الباب الخامس  
في صلاة الخوف  
وأحكامها



## الباب الخامس في صلاة الخوف وأحكامها

أخبرنا الشافعي رحمته ، أخبرنا مالك ، عن يزيد بن رومان ، عن صالح بن خوات ، عمّن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف ، وأن طائفة صفت معه ، وطائفة وجاه العدو فصلى بالذين / معه ركعة ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم ، ثم انصرفوا ٨٠/ب فصفوا وجاه العدو ، وجاء الطائفة الأخرى فصلى لهم الركعة التي بقيت عليه ثم ثبت جالساً ، وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم .

وأخبرنا من سمع من عبد الله بن عمر بن حفص يذكر عن أخيه عبيد الله ، عن القاسم بن محمد ، عن صالح بن خوات بن جبير ، عن خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه لا يخالفه .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة<sup>(١)</sup> .

فأما مالك : فأخرجه بهذا الإسناد . وأخرجه في أخرى : عن يحيى بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن صالح بن خوات ، عن سهل بن أبي حنيفة .

وأما البخاري : فأخرجه ، عن قتيبة ، عن مالك ، وقال : عمّن شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع . وفي أخرى عن مسدد ، عن القطان ، عن يحيى بن سعيد مثل مالك .

وأما مسلم : فأخرجه عن يحيى بن يحيى ، عن مالك وقال عمّن صلى . وفي أخرى عن عبيد الله بن معاذ العنبري ، عن أبيه ، عن شعبة ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن صالح ، عن سهل .

وأما أبو داود : فأخرجه عن العنبري بإسناد مسلم وسمى سهلاً . وفي أخرى : عن القعنبي عن مالك بإسناديه الأول والثاني .

وأما الترمذي : فأخرجه عن محمد بن بشار ، عن القطان بإسناد البخاري وسمى سهلاً . وأما النسائي : فأخرج الرواية الأولى عن قتيبة ، عن مالك . وفي أخرى : عن عمرو على ، عن القطان ، عن شعبة بإسناد مسلم ، فهؤلاء جميعهم قد وافقوا الشافعي

(١) مالك في الموطأ ص ١٨٣ ، ١٨٤ ، والبخاري في المغازي (٤١٢٩ ، ٤١٣١) ، ومسلم في صلاة المسافرين (٨٤٢/٣١٠ ، ٨٤١/٣٠٩) ، وأبو داود في الصلاة (١٢٣٧-١٢٣٩) ، والترمذي في الصلاة (٥٦٥) ، والنسائي

على رواية الحديث عن صلى مع النبى ﷺ فكلهم سموها سهلاً .

وأما الرواية الثانية : للشافعى عن صالح بن خوات بن جبير فلم يخرجها واحد منهم، فيحتمل أن يكون حديثاً آخر؛ لأن خوات بن جبير صحابى أو يكون الاختلاف عن القاسم بن محمد، فإن بعضهم رواه عنه صالح، عن أبيه، وبعضهم عنه، عن صالح، عن سهل كما تقدم والله أعلم . / ٨١

قال الشافعى: قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣] فينبى رسول الله ﷺ عن الله تبارك وتعالى تلك المواقيت، فصلى الصلوات لوقتها فحوصر يوم الأحزاب فلم يقدر على الصلاة لوقتها، فأخرها للعذر حتى صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء فى مقام واحد، وذكر حديث الخدرى وقد تقدم ذكره، فى آخره وذلك قبل أن ينزل الله فى صلاة الخوف فرجالاً أو ركباناً .

قال الشافعى: فبين الخدرى أن ذلك قبل أن ينزل الله على النبى ﷺ الآية التى ذكر فيها صلاة الخوف، وقال الله تعالى ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١] وقال ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٢] الآية، وذكر حديث صالح بن خوات ثم قال: فنسخ الله تعالى تأخير الصلاة عن وقتها فى الخوف، بأن صلوا كما أنزل الله تعالى وبين رسول الله ﷺ فى وقتها، ونسخ رسول الله ﷺ سنته فى تأخيرها بفرض الله تعالى فى كتابه ثم سنته حين صلاحها فى وقتها .

وجاه الشىء بضم الواو وبكسرهما، وتجاهه بالتاء المضمومة : كله بمعنى ما يقابله ويواجهه . وصفت الطائفة معه: يريد أنها صارت معه صفياً تقول: صف بالقوم يصفون، ووصفتهم أنا فاصطفوا إذا أمتهم صفياً .

ويوم ذات الرقاع: غزوة معروفة من غزوات النبى ﷺ ، وهى الغزوة السابعة من غزواته وإنما سميت ذات الرقاع، لما قاله أبو موسى الأشعري قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ ونحن ستة نفر بيننا بغير نعتقه، فتعقبت أقدامنا وسقطت أظافرى، فكنا نلف على أرجلنا الخرق فسميت غزوة ذات الرقاع<sup>(١)</sup>؛ لما كنا نعصب من الخرق على أرجلنا .

والذى ذهب إليه الشافعى : أن صلاة الخوف معمول بها باق حكمها بعد النبى

/ ٨١ ب ﷺ ، وإليه ذهب أكثر / أهل العلم من الصحابة والتابعين وتابعى التابعين وغيرهم .

وقال أبو يوسف: إنما كانت تختص صلاة الخوف برسول الله فى حال حياته لقول الله

(١) البخارى فى المغازى ، ب غزوة ذات الرقاع (٤١٢٨) .

- عز وجل: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ وقال المزني: وهي منسوخة.

وأما كمية صلاة الخوف: فإن كانت في السفر فركعتان، وإن كانت في الحضر فأربع وبه قالت الجماعة، إلا ما حكى عن ابن عباس أنه قال: صلاة الخوف لكل طائفة ركعة، وللإمام ركعتان، وبه قال الحسن وطاوس ومجاهد.

وأما كيفية صلاة الخوف: فإن الإمام يحرم بالطائفة الواحدة ويصلي بهم ركعة خفيفة، فإذا قام إلى الثانية وقف ثم صلوا لأنفسهم ركعة أخرى وتشهدوا وسلموا وانصرفوا والإمام قائم، وهل يقرأ أم لا؟ فيه خلاف، ثم تأتي الطائفة الأخرى فيصلى بهم الركعة الثانية ثم يجلس للتشهد ويقومون فيصلون لأنفسهم ركعة أخرى ثم يلحقونه في التشهد فيسلم ويسلمون معه، فيحل للإمام ركعتان ولكل واحد من الطائفتين ركعتان، وبهذا القول قال مالك، وأحمد، وداود، إلا أن مالكا قال: إذا جلس للتشهد جلسوا معه، وإذا سلم قاموا وصلوا لأنفسهم ركعة أخرى ثم سلموا وقال أبو حنيفة: فصلى بإحدى الطائفتين ركعة ثم ينصرف إلى وجه العدو، وهو في الصلاة ثم تأتي الطائفة الأخرى إلى الإمام فيصلى بهم الركعة الأخرى، ثم ترجع هذه الطائفة إلى وجه العدو وهي في الصلاة ثم تأتي الطائفة الأولى إلى موضع الصلاة مع الإمام فتصلي ركعة منفردة ولا يقرأ فيها لأنها في حكم الائتمام، ثم ينصرف إلى وجه العدو ثم تأتي الطائفة الأخرى إلى موضع الإمام فصلى الركعة الثانية منفردة وتقرأ فيها: لأنها فارقت الإمام بعد فراغه من الصلاة.

قال الشافعي: رداً على من يزعم أنها كانت للنبي ﷺ خاصة: إذا ثبت عن رسول الله ﷺ شيء فهو عام إلا بدلالة / لا تكون بشيء من فعله خاصة حتى تأتينا الدلالة في كتاب أو سنة أو إجماع أنه خاص، ويكتفى بالحديث عن النبي ﷺ عن بعده.

وأخبرنا الشافعي رحمه الله أخبرنا الثقة ابن علية أو غيره، عن يونس، عن الحسن، عن جابر، أن النبي ﷺ كان يصلي بالناس صلاة الظهر في الخوف يظل يحل، فصلى بطائفة ركعتين ثم سلم، ثم جاء بطائفة أخرى فصلى بهم ركعتين ثم سلم. هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخاري ومسلم والنسائي<sup>(١)</sup>.

فأما البخاري: فإنه أخرجه مفرقا ومجموعاً وتعليقا في جملة حديث طويل ذكره في الغزوات، فأقرب ما في طرقة مما يشبه هذه الرواية أنه قال: وقال أبان: حدثني يحيى ابن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر قال: كنا مع النبي ﷺ بذات الرقاع.

(١) البخاري في المغازي (٤١٣٦) ومسلم في صلاة المسافرين (٣١١/٨٤٣) والنسائي ١٧٦/٣.

وذكر الحديث، وفيه: قال: وأقيمت الصلاة فصلى بطائفة ركعتين ثم أخرجوا وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين، فكان للنبي ﷺ أربع وللقوم ركعتان.

وأما مسلم: فأخرجه عن أبى بكر بن أبى شيبة، عن عثمان، عن أبان، عن يحيى بن أبى كثير بإسناد البخارى ولفظه، ولهما روايات كثيرة غير هذه.

وأما النسائى: فأخرجه عن عمرو بن على عن عبد الرحمن عن سفيان عن أبى الزبير عن جابر وله أيضا روايات أخرى.

وفى الباب عن ابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود، وحذيفة، وأبى هريرة، وأبى بكر، وعائشة. الطائفة من كل شىء بعضه.

قال الشافعى: أقل ما يكون الطائفة فى صلاة الخوف ثلاثة، لقوله ﴿فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢] ثم قال ﴿فَإِذَا سَجَدُوا﴾ فخاطبهم بلفظ الجمع والجمع أقله عنده ثلاثة.

وقوله ثم جاء طائفة فلم يثبت فى جاء علامة التأنيث؛ لأن الطائفة تأنيثها غير حقيقى، ومثله قوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٣] وكما تقول ب/٨٢ جاءنى جماعة من الرجال وجاءتنى جماعة.

وهذه الأحاديث التى جاءت فى صلاة الخوف كثيرة صحيحة لا مطعن فيها ورواياتها ثقات، وفيها من الاختلاف ما لا خفاء به حتى فى حديث جابر فإن الشافعى رواه فقال: صلى بإحدى الطائفتين ركعتين، ولذلك قال البخارى ومسلم فى بعض طرقهما، وفى بعض طرق مسلم والنسائى: أنه صلى بكل طائفة ركعة فحصل له ركعة، وقد صرح به النسائى فى بعض طرقه قال: فكانت للنبي ركعتان ولهم ركعة.

قال الخطابى: صلاة الخوف أنواع، وقد صلاها رسول الله ﷺ فى أيام مختلفة، وعلى أشكال متناسبة يتوخى فى كلها ما هو أحوط للصلاة وأبلغ فى الصحة وهى على اختلاف صورها مؤتلفة المعانى.

فأما توجيه قول الشافعى فى روايته: أنه ﷺ صلى بطائفة ركعتين، وبطائفة ركعتين، وإنما صلى بكل طائفة ركعة فالمراد بذلك أن كل طائفة ركعتين فى حكم صلاته والائتمام به، فجاز نسبة الركعتين إليه حيث كانت الثانية داخلية فى حكم الأولى.

وأخبرنا الشافعى رحمه الله أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أراه عن النبي ﷺ فذكر صلاة الخوف فقال: إن كان خوفا أشد من ذلك صلوا رجلا وركبانا مستقبلى

القبلة وغير مستقبلها.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا رجل، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ مثل معناه. ولم يشك أنه عن أبيه، وأنه مرفوع إلى النبي ﷺ مثل السابق.

هكذا رواه في كتاب (الرسالة) وإنما أراد مثل معناه في كيفية صلاة الخوف دون صلاة شدة الخوف.

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة. وقد تقدم تخريج طريقه في استقبال القبلة.

وقد أخرجه الشافعي في القديم، عن مالك، عن نافع أن ابن عمر كان إذا / سئل ٨٣/أ عن صلاة الخوف قال: تقدم الإمام وطائفة من الناس فيصلى بهم ركعة، وتكون طائفة منهم بينه وبين العدو، ثم يصلون، فإذا صلى الذين معه ركعة استأخروا مكان الذين لم يصلوا ولم يسلموا، ثم يتقدم بالذين لم يصلوا فيصلون معه ركعة، ثم ينصرف الإمام وقد صلى ركعتين فتقوم كل واحدة من الطائفتين فيصلون لأنفسهم ركعة بعد أن ينصرف الإمام، فيكون كل واحدة من الطائفتين قد صلوا ركعتين، فإن كان خوف أشد من ذلك صلوا قياماً على أقدامهم وركبائاً مستقبلي القبلة وغير مستقبلها.

قال مالك: قال نافع: لا أرى ابن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>.

قال الشافعي: فإن قال: كيف أخذت بحديث خوات بن جبير دون حديث ابن عمر؟ قيل لمعنيين: موافقة القرآن، وأن معقولاً فيه أنه عدل بين الطائفتين. وأخرى: أن لا يصيب المشركون غرة المسلمين.

قال في القديم: حديث خوات صحيح الإسناد ووجدناه أشبه الأقاويل بالقرآن، إذا زعمنا أن على المأموم ركعتين كما هما على الإمام، فلم يذكر الله تعالى واحدة من الطائفتين يقضى، ولم يكن نسيماً، ووجد على بن أبي طالب وهو أزم شيء للنبي ﷺ في حروبه صلى صلاة تشبه قولنا، ولم نجد صلاة أمان لغرة العدو من هذه.

قال الشافعي: فقال: فهل للحديث الذي تركت وجه غير ما وصفت؟ قلت: نعم، يحتمل أن يكون لما جاز أن يصلى صلاة الخوف على خلاف الصلاة في غير الخوف جاز لهم أن يصلوها كيف تيسر لهم، ومقدر حالاتهم وحالات العدو إذا أكملوا

(١) مالك في الموطأ ص ١٨٤.

العدد، فاختلقت صلاتهم وكلها مجزية عنهم.

قال الشافعي: وقد روى حديث لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله؛ أن النبي ﷺ صلى بذي قرد بطائفة ركعة، ثم سلموا، وبطائفة ركعة ثم سلموا، فكانت للإمام ركعتين ولكل واحدة ركعة.

قال الشافعي: وإنما تركناه لأن / جميع الأحاديث في صلاة الخوف مجتمع على أن على المأمومين من هدد الصلاة ما على الإمام، وكذلك أصل الفرض في الصلاة على الناس واحد في العدد لأنه يثبت عندنا مثله، بالشئ في بعض إسناده. وحديث جابر لا وجه له إذا كان العدو في القبلة لأن فيها أن النبي ﷺ صف صفين والعدو بينهم وبين القبلة، فلو كان العدو في دبر القبلة وصلوا كذلك لكان تعريضا للتلغف وركوباً للخطر.

وأما رواية صالح، ورواية ابن عمر فلكل منهما ترجيح على الأخرى: أما ابن عمر فإن فيها إثبات قضاء المأموم بعد فراغ الإمام على ما أصلته الشريعة في سائر الصلوات، ورواية صالح: فيها القضاء والإمام في الصلاة وهذا خلاف الأصول. وفي رواية صالح من الترجيح قلة العمل في الصلاة، ورواية ابن عمر تضمنت انصراف المأمون صلاة الخوف من قاتل أهل الشرك.

وكل جهاد كان مباحاً فخاف أهله، وذلك كجهاد أهل البغي وجهاد قطاع الطريق، ومن أراد مال رجل ونفسه أو حريمه فإن النبي ﷺ قال: «من قتل دون ماله فهو شهيد» ثم قال: حدثنا ابن عيينة، عن الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن سعيد ابن زيد بن عمرو بن نفيل أن رسول الله ﷺ قال: «من قتل دون ماله فهو شهيد» هذا حديث صحيح أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) أبو داود في السنة (٤٧٧٢)، والترمذي في الدييات (١٤١٨)، والنسائي ٧/١١٥، ١١٦.